

الدول النامية والتجارة الإلكترونية

الفجوة الرقمية^{١٧}

أوضحت مناقشتنا لمدى انتشار التجارة الإلكترونية من خلال مؤشرات المعلوماتية والاتصالات في القسم الخامس من هذه الدراسة، مدى عمق الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية في البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات، وفي إمكانات وصول الأفراد والشركات إلى الإنترنت. وقد لخص تقرير التنمية البشرية العالمي لعام ١٩٩٩ الوضع، طبقاً للمعلومات المتوافرة وقت صدوره، في الصورة المأساوية التالية (UNDP 2000):

- (١) ٨٨% من مستخدمي الإنترنت يعيشون في الدول الصناعية المتقدمة التي لا تضم أكثر من ١٧% من سكان العالم.
- (٢) يملك سكان الولايات المتحدة عدداً من الحاسبات أكبر مما لدى باقى سكان العالم مجتمعين.
- (٣) يقل عدد مضيى الإنترنت لدى أفريقيا جنوب الصحراء (باستبعاد جنوب أفريقيا) عن ما لدى دولة صغيرة محدودة التقدم مثل بلغاريا.
- (٤) بينما تضم منطقة جنوب آسيا ٢٣% من سكان العالم، فإن نصيبها من عدد مستخدمي الإنترنت في العالم يقل عن ١%.
- (٥) بينما لا يكلف شراء حاسب شخصى المواطن الأمريكى أكثر من أجر شهر عمل، فإنه يكلف المواطن البنجلاديشى دخل ثمانى سنوات.

وكما ذكرنا في ختام القسم السابق، تحمس البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لفرض ضريبة على رسائل البيانات التي تمر عبر الإنترنت، على أمل تدبير موارد إضافية تساعد على إدخال الدول النامية في عصر الثورة المعلوماتية والاتصالية. من جهة أخرى تبذل الهيئات الدولية الأخرى بعض الجهد في هذا الشأن. ومن أمثلة ذلك المشروع الذي أعلن عنه الاتحاد الدولي للاتصالات في ١٧ مايو ٢٠٠١ لمعاونة الدول النامية في سد الهوة الرقمية. فقد أعلن الاتحاد (ITU) عن مشروع لإنشاء مراكز للتدريب على الإنترنت وتنمية المهارات المتصلة "بالاقتصاد الجديد" في الدول النامية^{١٨}. ويبلغ عدد المراكز المزمع إنشاؤها ٥٠ مركزاً. ويستغرق إنشاء هذه المراكز فترة تمتد حتى يوليو ٢٠٠٣. وسيجرى توظيف المراكز في منظمات لا تسعى للربح في الدول النامية. وسوف تعمل هذه المراكز على تزويد المتدربين بالمهارات ذات الصلة باستخدام الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت من جهة، وعلى مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تنمية الخدمات المتصلة بالإنترنت من جهة أخرى.

وجهتان للنظر حول أثر الإنترنت على الدول النامية

ثمة وجهتان للنظر إلى ما قد يتمخض عن الإنترنت - الوسيط الإلكتروني الأساسي للتجارة الإلكترونية - من آثار على الدول النامية، أحدهما متفائلة والأخرى متشائمة. ونعرض باختصار أهم ملامحها فيما يلي (The Economist, 23 Sept 2000):

وجهة النظر المتفائلة ترى أن الدول النامية في موضع جيد للاستفادة من ثمرات التقدم في تكنولوجيا المعلومات التي أنتجتها الدول المتقدمة، حيث تستطيع شراء هذه التكنولوجيا دون أن تتحمل أعباء تطويرها. ويمكن للدول أن تحقق نمواً كبيراً باستخدام هذه التكنولوجيا، وباستنساخ طرق الإنتاج القائمة عليها، وذلك على

^{١٨} يطلق على هذا المشروع ITCI-DC: Internet Training Centers Initiative for Developing Countries : ويطلق لفظ "الاقتصاد الجديد" أو "الاقتصاد المعرفي" أو "الاقتصاد الإلكتروني" على الاقتصاد الذي يشيع فيه استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث تنتشر هذه التكنولوجيا في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وترفع من إنتاجيتها - أو هكذا يفترض.

العكس من الدول المتقدمة التي تحتاج إلى زيادة الإنتاجية بالتوصل إلى تكنولوجيات جديدة. وبالطبع يصبح الأمر هنا متعلقا بانتقال التكنولوجيا وما قد يعترضه من عراقيل، وبخاصة التكلفة، ومن قيود قانونية كتلك التي تحتويها اتفاقية حقوق الملكية المتعلقة بالتجارة (TRIPS)¹⁹.

كما يرى المتفائلون أيضا أن التكنولوجيات اللاسلكية الحديثة لاسيما من خلال الأقمار الصناعية تحتاج إلى استثمارات أقل وصيانة أقل من الأنظمة السلكية القديمة. ومن ثم فهي قد تكون أكثر فعالية في الدول التي ينتشر سكانها على نطاق جغرافي واسع، والتي تعرقل تضاريسها مد خطوط اتصالات أرضية، كما هو الحال في كثير من الدول النامية. ومن ثم يمكن أن يتصل سكان هذه الدول حتى المقيمون منهم في مناطق نائية بأى مكان آخر في العالم. كما يمكن توفير خدمات أساسية لهم باستخدام الوسائط الإلكترونية كالتعليم عن بعد والصحة عن بعد وما إلى ذلك. كما تمكن الإنترنت وغيرها من وسائط الاتصال الإلكتروني الشركات في الدول النامية أن تعمل على نطاق عالمي، وبتكلفة منخفضة نسبيا بما في ذلك الشركات صغيرة الحجم. ويقال في هذا الصدد أن الإنترنت تعمل على تصغير حجم المنشأة، أو بالأحرى تعطي المنشآت الصغيرة فرصا لا تقل أهمية عن تلك المتاحة للمنشآت الكبيرة.

لكن الإفراط في التفاؤل قد لا يكون مبررا. فلا معنى لإنفاق أموال كثيرة على إيصال القرى والمناطق النائية بالإنترنت إذا كانت النسبة الكبرى من سكانها لم تزال تجهل القراءة والكتابة. والتعاملات التجارية عبر الحدود تتطلب ما هو أكثر من توافر الوسائط الإلكترونية للاتصالات. فهي تتطلب - كما سبق ذكره - بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة، ونظم مصرفية متطورة، ونظم وفاء إلكتروني، وقبل ذلك كله بالطبع مهارات بشرية مناسبة للتعامل مع التكنولوجيات المتقدمة للاتصالات والمعلومات وصيانتها. وهذه جميعا من العناصر النادرة في الدول النامية.

أما وجهة النظر المتشائمة، فيرى أصحابها أن الإنترنت قد تؤدي إلى توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، بدلا من تضيقها. فالدول المتقدمة تملك

¹⁹ TRIPS = Trade - Related Intellectual Property Rights وهي إحدى اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

ميزة السبق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد تؤدي سيطرة الشركات الكبيرة في الدول المتقدمة على التجارة الإلكترونية من البداية. وما لها من شهرة ونفوذ إعلاني إلى إغلاق الباب أمام الشركات الراغبة في دخول هذا المجال من الدول النامية.

ومن جهة أخرى، قد تغري فرص الاستثمار المربح في تكنولوجيا المعلومات في الدول المتقدمة الكثير من المستثمرين؛ مما يؤدي إلى تقليل ما يوجهونه من أموال للاستثمار في الخارج لدى الدول النامية. وبذلك تقل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول.

ويذكر أيضا أن تحسين المعلومات المتاحة لدى المشتري عن الأسواق على الصعيد العالمي - بفضل الإنترنت - واحتدام المنافسة العالمية قد يحرم بعض الدول النامية من فرص تصدير بعض منتجاتها إلى الخارج.

وأخيرا، يشار إلى أن انخفاض مستوى الدخول وضعف البنية الأساسية للاتصالات، وارتفاع تكلفة تطوير هذه البنية، يؤخر دخول الدول النامية مجال الإنترنت والتجارة الإلكترونية على نطاق ملموس، ويزيد بالتالي من الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة.

والأرجح أن دخول الإنترنت والتجارة الإلكترونية إلى الدول النامية ينطبق عليه ما ينطبق على التكنولوجيات المتقدمة بالنسبة لهذه الدول. فليس من السواء اقتصاديا تعميم هذه التكنولوجيات في الاقتصادات النامية ونشر استخدامها فيها على نطاق واسع في الوقت الحاضر. والأسباب كثيرة: منها ضيق ذات اليد، والحاجة إلى خلق فرص عمل وفيرة، وعدم ملاءمة البيئة التعليمية والفنية والثقافية لاستقبال هذه التكنولوجيات وتشغيلها بطريقة اقتصادية في كثير من الأحوال.

ولذا فإن التصرف الحكيم هنا ليس غلق الباب أمام هذه التكنولوجيات، وإنما التعامل الانتقائي معها، بحيث تدخل في القطاعات أو المجالات الأكثر ملاءمة لاستقبالها وتشغيلها بكفاءة، وبحيث تعمل هذه التكنولوجيات المتقدمة أو الرفيعة جنبا إلى جنب مع التكنولوجيات التقليدية. وبمرور الزمن ستزداد بالطبع نسبة التكنولوجيات المتقدمة إلى مجمل ما تستخدمه الدول النامية من تكنولوجيات.

المشاركة فى صناعة القرارات المتعلقة بالإنترنت والتجارة الإلكترونية

لقد نشأت الإنترنت، وتطور الجزء الاقتصادى أو التجارى منها المعروف بالتجارة الإلكترونية، فى الدول الصناعية المتقدمة، وعلى أيدى مؤسساتها وعلمائها وفنييها. وحتى الآن مازال انتشار الإنترنت والتجارة الإلكترونية متركزا فى الولايات المتحدة وكندا ودول غرب أوروبا واليابان وأستراليا، مع وزن كبير ومتميز للولايات المتحدة.

ولا عجب والحال كذلك أن تتفرد الولايات المتحدة بنفوذ واضح وسيطرة متميزة على القرارات المتصلة بالإنترنت وعلى رسم الأطر القانونية والتنظيمية للتجارة الإلكترونية، مع مشاركة من الاتحاد الأوروبى واليابان ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (منتدى الأغنياء)^{٢٠}.

ولا عجب والحال كذلك أيضا أن تغيب الدول النامية عن معظم المنتديات واللجان والهيئات التى تقترح أو تقرر مبادئ أو نظم أو قواعد خاصة بالإنترنت والتجارة الإلكترونية. وحتى إذا كان للدول النامية تمثيل فى بعض هذه المنتديات والمؤسسات، فإن هذا التمثيل يكاد يكون منعدم التأثير بحكم غياب مشاركتها فى الظواهر محل البحث، أو بحكم هامشية تلك المشاركة حتى الآن.

وكما سبق ذكره فى القسم (٢) من هذه الدراسة، فإنه بالرغم من الاتجاه لتوسيع نطاق المشاركة العالمية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنترنت، كما تجلى فى إنشاء الشركة العالمية لتسجيل الأسماء والأرقام الدالة على عناوين مواقع الأفراد والهيئات المختلفة على الإنترنت (ICANN)، فإن الدول النامية غير ممثلة فى هذه الشركة حتى الآن.

ولما كان من المتوقع أن تزداد مشاركة الدول النامية فى الإنترنت والتجارة الإلكترونية بمرور الوقت، ولما كانت القرارات التى تتخذ اليوم بشأن تنظيم هذه النشاطات قد تصبح ملزمة لجميع الدول بما فيها الدول النامية التى لم تشارك فى

^{٢٠} يذكر أن النسبة الكبرى من المحتوى المعلوماتى المتاح على الإنترنت مصدره أمريكى وغربى، وأن ٨٠% تقريبا من هذا المحتوى باللغة الإنجليزية (Singh)؛ نقلا عن Internet Society عبر موقعها: www.isoc.org.

صنعها، ولما كانت هذه القرارات تؤثر فى السياسات والمصالح الاقتصادية والخصوصيات الثقافية للدول النامية، فمن المحبذ أن يكون للدول النامية تمثيل أقوى وصوت أعلى فى دوائر صنع هذه القرارات.

وبطبيعة الحال، فإن نقطة البدء المناسبة هى أن تتناقش الدول النامية فيما بينها حول القضايا التى تثيرها الإنترنت والتجارة الإلكترونية، وأن تحاول من خلال مننديات الجنوب المختلفة بلورة مقترحات ترعى مصالحها، وتحافظ لها على فرص متكافئة فى النمو. وفى هذا السياق تأتى مبادرة مركز الجنوب بإعداد دراسة حول التجارة الإلكترونية، لتبصير الدول النامية بالقضايا المطروحة والانعكاسات المحتملة لبعض القرارات على مصالح هذه الدول وفرصها فى النمو، وتوجيه نظرها إلى أهمية بلورة مواقف خاصة بها تطرحها فى المنظمات الدولية، وبخاصة منظمة التجارة العالمية^{٢١}.

والأمل أن تبادر التجمعات المختلفة للجنوب الأخرى بطرح القضايا المتصلة بالإنترنت والتجارة الإلكترونية فيما بينها، وبخاصة القضايا الخاصة بالشبكات وأسماء الدومين وما إليها، والقضايا المتعلقة بالضرائب والجمارك وحقوق الملكية الفكرية، وتحديد الخطوات التى ينبغى اتخاذها على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية من أجل تعظيم استفادة الدول النامية من الإنترنت والتجارة الإلكترونية، ومن أجل أن تسهم مشاركة الدول النامية فى مثل هذه المستجدات التكنولوجية والاقتصادية فى تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وصيانة هويتها الثقافية، والحفاظ على أمنها القومى^{٢٢}.

^{٢١} وهذه هى دراسة A. Didar Singh الصادرة عن مركز الجنوب The South Center، التى أشرنا إليها فى مواضع سابقة.

^{٢٢} من المبادرات العربية فى هذا الصدد الملتقى العربى لأسماء المواقع العربية على الإنترنت الذى كان مقرراً انعقاده بالقاهرة فى ١٧ و١٨ ديسمبر ٢٠٠١، وتأجل إلى موعد لاحق (ربما يناير ٢٠٠٢) بسبب الأحداث التى شهدتها الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (تفجير برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك وجزء من مبنى البنيتاجون فى واشنطن). ومن أهداف هذا الملتقى مناقشة سياسات تسجيل مواقع الإنترنت فى الدول العربية، واستعراض الجوانب الفنية واللغوية لتسجيل أسماء المواقع باللغة العربية على الإنترنت.

فمن المهم أن تتحدد على صعيد كل دولة نامية الأولوية التي تعطى للتجارة الإلكترونية، ضمن الأنشطة الكثيرة الأخرى التي يمكن ممارستها عن طريق الإنترنت. كما أنه من المهم أيضا تحديد المجالات أو القطاعات التي يكون دخول التجارة الإلكترونية إليها مؤثرا، ومن ثم أحق بالأولوية قبل غيره من المجالات أو القطاعات.

ومن ناحية أخرى، ينبغي على الدول النامية مجتمعة أن تستكشف سبل التعاون بينها في مجال الإنترنت والتجارة الإلكترونية، سواء أكان ذلك لتشجيع بعض أنواع المعاملات الإلكترونية على الصعيد الإقليمي، أم لإنشاء شبكات خاصة بها تكون متصلة أو غير متصلة بالإنترنت حسب الهدف المتوخى من وراء إقامتها.

وأخيرا، على الدول النامية أن تبلور مواقف تأخذ بعين الاعتبار حاجات التنمية، والفجوة الرقمية الحالية، وذلك من أجل طرح هذه المواقف في المنتديات والمؤتمرات الدولية المختلفة في مواجهة ما تطرحه الدول المتقدمة من مواقف تعبر عن مصالحها أولا وأخيرا. كما ينبغي على الدول النامية أيضا أن تبلور مطالب محددة في مجالات المعلوماتية والاتصالات على وجه العموم، والإنترنت والتجارة الإلكترونية على وجه الخصوص، وذلك لاستخدامها كأساس في توجيه جانب أكبر من المعونات الدولية لهذه المجالات.